



# التباين الإقليمي في العمل

الوضع في  
جمهورية مصر العربية

مايو 2020

# تقديم

تعد القضية السكانية من القضايا ذات الأهمية التي واجهت الدولة منذ زمن بعيد ولا تزال تستحوذ على حيز كبير من تفكير القيادات السياسية بالدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي دائما يوجه بضرورة مواجهة تلك القضية من خلال جميع وزارات الدولة، كما كانت من ضمن أولويات واهتمامات معالي الأستاذة الدكتورة/ هالة زايد وزير الصحة والسكان من خلال رئاستها للمجلس القومي للسكان، والذي يعتبر الجهة المنوط بها مسئولية مواجهة القضية السكانية جنبا إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية والأهلية التي تتعاون في تحمل هذه المسئولية للحد من ظاهرة النمو السكاني المتزايد والوصول بمعدل الانجاب الكلي إلى 2.4 طفل لكل سيدة بحلول عام 2030 كهدف عام للاستراتيجية القومية للسكان، ولقد كان الهدف الرئيسي من كتابة هذه الأوراق المعرفية، تقديم المعلومات اللازمة والموثقة المتعلقة بالأوضاع السكانية، والاجتماعية للمهتمين، ولتخذي القرار من أجل الإسهام في التعرف على الوضع الحالي والرؤية المستقبلية للسكان في مصر من اجل المساهمة في صياغة السياسات، وإعداد الخطط، والبرامج التنموية التي يشكل البعد السكاني المحور الرئيسي فيها، وربط وإبراز النتائج المتوقعة للهبّة الديموجرافية التي تشهدها مصر الان بالوقائع الاجتماعية، والخدمية، والاقتصادية، والبيئية، والبنية التحتية اللازم توافرها، وكذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة انعكاسها على سوق العمل، ودور الإصلاحات التنموية للهيكلة الاقتصادي في تعظيم الاستفادة من هذه الفرصة، متمنيا من الله ان تساهم هذه الأوراق في رسم صورة المستقبل للسياسات التنموية الواجب اتخاذها على المستوى القومي والمحافظات في ضوء الوضع الراهن واهداف التنمية المستدامة.

أ.د/ طارق توفيق

نائب وزير الصحة والسكان

لشئون السكان

### مقدمة

في ظل المنافسة العالمية المتنامية، والتغيرات الديموجرافية التي بدأت تظهر (التحول الديموجرافي - الهبة الديموجرافية)، والتقدم التكنولوجي المتسارع والتغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية، فإن قضية الفجوة بين المهارات وسوق العمل أصبحت في واجهة الجدل السياسي في معظم الدول العربية. وهذا التنافر بين المهارات ومتطلبات سوق العمل لا يقتصر فقط على نقصها، وإنما يشير أيضاً إلى حالة يكون فيها الخريجون يتمتعون بمؤهلات ومعرفة ومهارات تفوق متطلبات الوظيفة في بعض الأحيان، فقد تعاني بعض القطاعات من النقص، بينما تواجه أخرى فائضاً في التعليم الذي يفوق الحاجة. كلما استغرقت هذه الفجوة وقتاً لتغطيتها، فإنها تفرض تكاليف حقيقية على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وسوف نستعرض في هذه الورقة موضوعين في غاية الأهمية نتعرف على مدى التباين الإقليمي في سوق العمل المصري ودور التعليم ومخرجاته ومدى تأثيره على سوق العمل.

### أولاً: التباين الإقليمي في نوع العمل

تحتاج الدولة في رسم سياستها إلى توفير بيانات عن السكان وقوة العمل بها وكذلك توزيع هذه القوة وفقاً للتقسيمات المختلفة حسب النوع والمهنة والصناعة وغير ذلك بغرض تحقيق النظام الأمثل لاستخدام القوة البشرية في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة بما يساعد على رفع الإنتاج إلى الحد الأقصى وخفض نسبة البطالة إلى أقل ما يمكن. وحتى يتم ذلك بالشكل العلمي المنشود كان لابد من التعرف على طبيعة العمل المتاح على مستوى محافظات الجمهورية، وماهى أكثر القطاعات امتهاً على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية؛ وذلك بهدف توجيه المجتمع إلى الاهتمام بالقطاعات الأكثر مساهمة في رفع معدلات التنمية على المستوى المحلى والإقليمي، ومن هنا تأتي أهمية تنفيذ هذه الدراسة للتعرف على التباينات الإقليمية في نوع العمل بالإضافة إلى طبيعة العمل على مستوى كل محافظة وذلك وفقاً لموقعها الإقليمي والجغرافي وخصائصها السكانية.

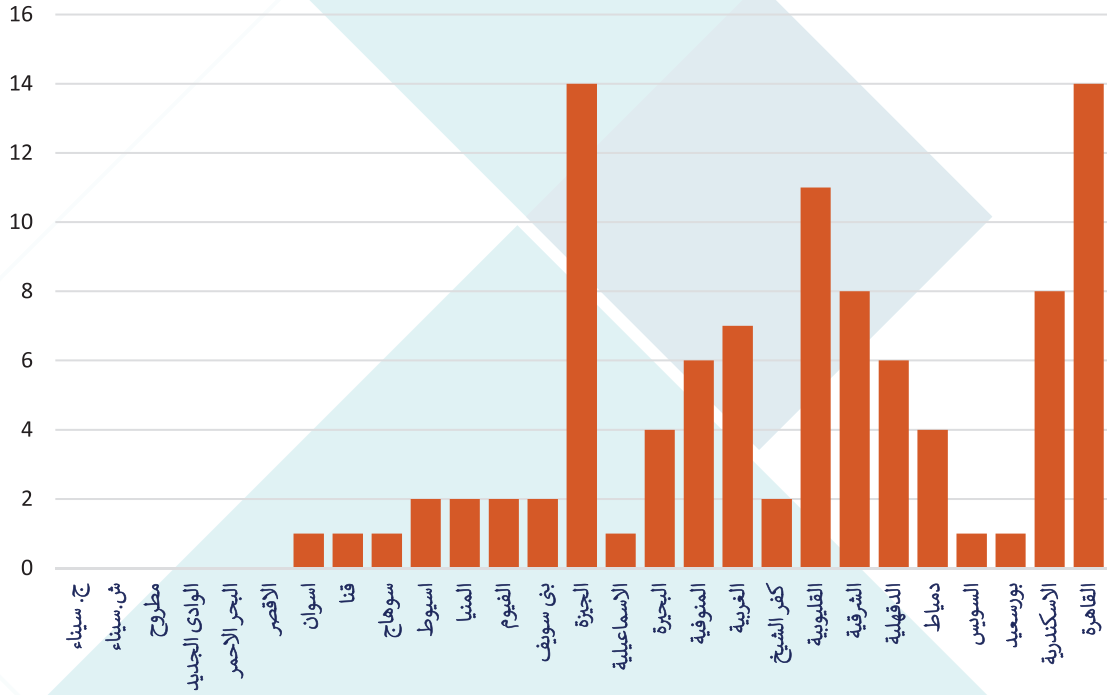
- يتضح لنا بالنظر الى شكل (1) أهم التباينات الخاصة بطبيعة العمل على مستوى جمهورية مصر العربية حيث يحتل قطاع الزراعة والصيد الجزء الأكبر نسبة لجميع قطاعات العمل الأخرى وذلك بحوالى (26%)، بينما يحتل قطاع أنشطة العقارات والتأجير النسبة الأقل على مستوى قطاعات العمل وذلك بنسبة (0.2%)، أما قطاع الصناعات التحويلية والذي يعتبر المنفذ الأساسي لزيادة فرص التنمية وزيادة فرص العمل فيحتل ما يقرب من (11 %) من قطاعات العمل على مستوى الجمهورية، في حين بلغت نسبة قطاع الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة حوالى (2%) وهى نسبة تعتبر ضعيفة للغاية لكونها من المهن التي من المفترض أن تعتمد عليها كافة قطاعات العمل بالدولة للمساهمة في التطوير والتعرف على أهم التقنيات والابحاث العلمية اللازمة لتطوير كل هذه القطاعات.

شكل (1): طبيعة العمل  
على مستوى جمهورية مصر العربية  
% من المشتغلين



الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- الكتاب الاحصائى السنوى 2018.

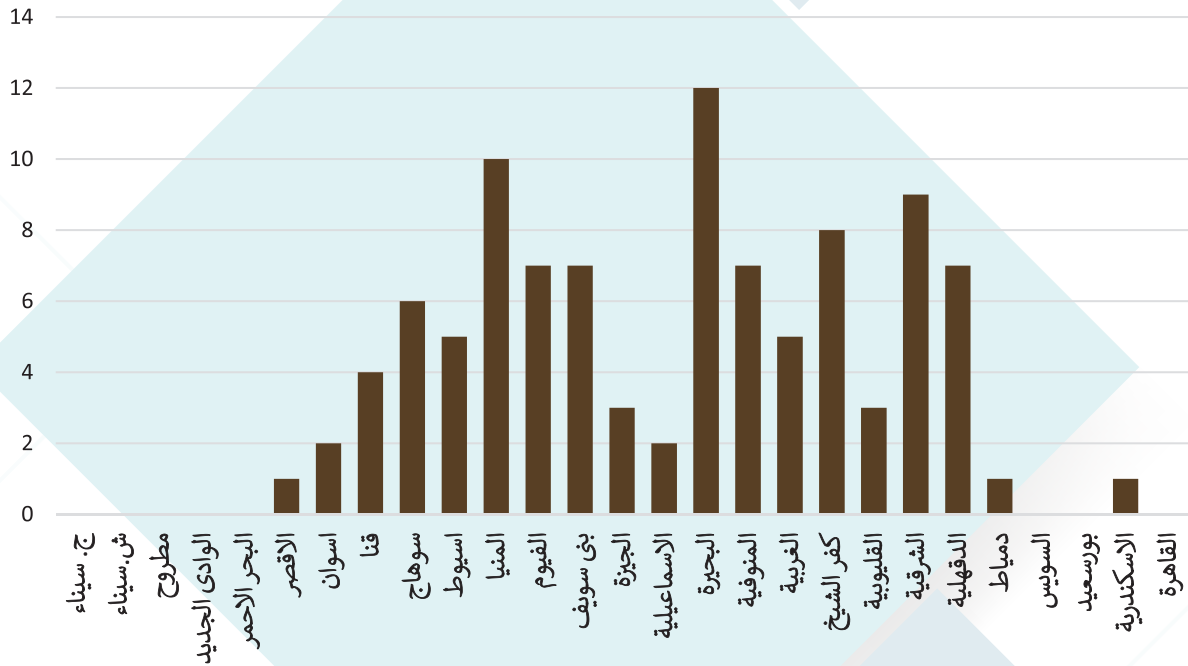
شكل (2): نسبة المشتغلين بالصناعات التحويلية / المشتغلين بمحافظات مصر 2017



تعتبر الصناعات التحويلية من أهم القطاعات مساهمة في معدلات التنمية على مستوى الجمهورية وبالنظر الى الشكل (2) يتضح لنا أن محافظة القاهرة من المحافظات الحضرية الأكثر اهتماماً بالصناعات التحويلية؛ إذ يوجد بها أعلى نسبة من السكان الذين يمتنون بالصناعات التحويلية وتقدر به حوالى (14%). وفي مقابل ذلك نجد أن محافظة بورسعيد تعد من أقل المحافظات الحضرية في امتهان هذه الصناعات بنسبة تقدر به حوالى (1%)، وتأتي هذه النسبة في الوقت الذي تتمتع فيه محافظة بورسعيد بطبيعة جغرافية وتنموية جيدة للغاية من الواجب أن تؤهلها لأن تكون من أهم المحافظات على مستوى الجمهورية في هذا القطاع، اما محافظات الوجه القبلي نجد أن محافظة الجيزة قد احتلت الترتيب الأول على مستوى الوجه القبلي مساوية لمحافظة القاهرة على مستوى الجمهورية في هذه الصناعات بنسبة تقدر به حوالى (14%)، وبالنظر إلى محافظة دمياط أولى محافظات الوجه البحري من حيث المؤشرات السكانية بالإضافة إلى توافر الأيدي العاملة الماهرة، وكذلك الصناعات المتطورة في مجال الأثاث والأخشاب نجد أن نسبة امتهان هذه الصناعات في محافظة دمياط تقدر به حوالى (4%) فقط وهي نسبة ضئيلة للغاية لا تتماشى مع ما يجب أن تكون عليه هذه المحافظة من اهتمام بهذه الصناعات وتحقيق أعلى نسب في امتهاها على مستوى الجمهورية. وإلى جانب ذلك نجد أن محافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية قد احتلت النسب الأقل على مستوى الجمهورية في امتهان هذه الصناعات؛ مما يستلزم ضرورة الاهتمام بهذا القطاع من أجل رفع معدلات التنمية على مستوى هذه المحافظات مما ينعكس أثره على معدلات التنمية على مستوى الجمهورية.

وإلى جانب ذلك نجد أن محافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية قد احتلت النسب الأقل على مستوى الجمهورية في امتحان هذه الصناعات؛ مما يستلزم ضرورة الاهتمام بهذا القطاع من أجل رفع معدلات التنمية على مستوى هذه المحافظات مما ينعكس أثره على معدلات التنمية على مستوى الجمهورية.

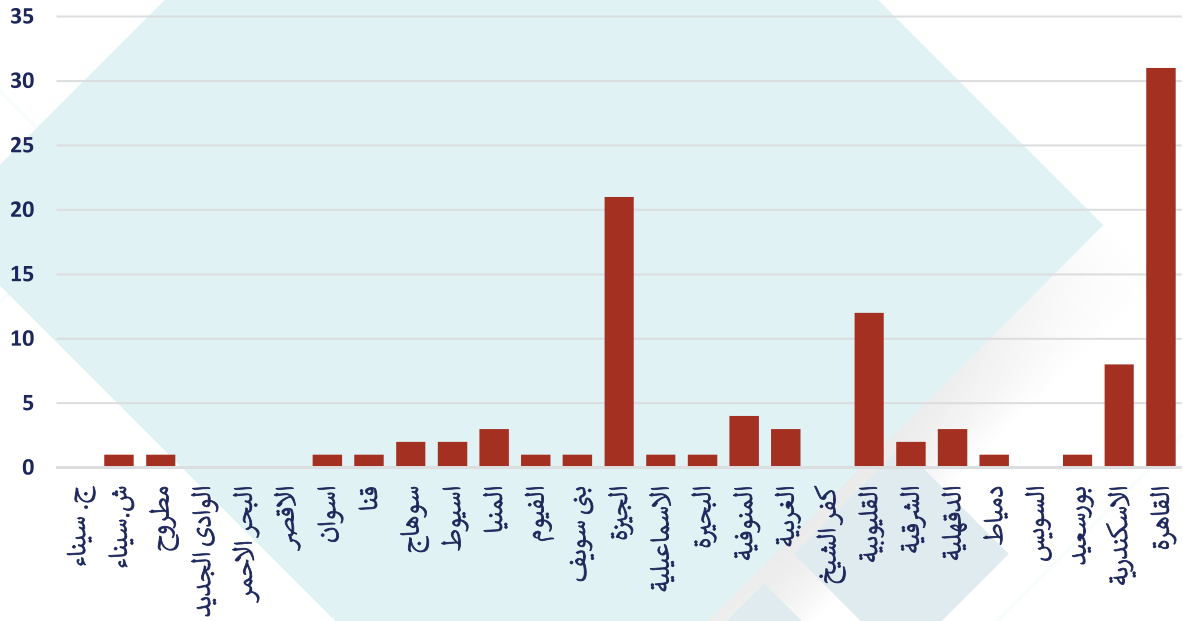
شكل (3): نسبة المشتغلين بالزراعة / المشتغلين بمحافظات مصر 2017



بالنظر الى قطاع الزراعة كما هو موضح بالشكل (3)، نجد أن محافظات الوجه البحري قد احتلت النسب الأعلى على مستوى محافظات الجمهورية في امتحان الزراعة والعمل بها؛ وذلك نظرا للطبيعة البيئية والجغرافية لهذه المحافظات، وتأتي محافظة البحيرة في مقدمة محافظات الجمهورية بصفة عامة ومحافظات الوجه البحري بصفة خاصة في العمل بهذا القطاع بنسبة تقدر بـ حوالي (20%)، بينما احتلت محافظة المنيا المركز الثاني على مستوى الجمهورية والأول على مستوى اقليم الوجه القبلي في العمل بهذا القطاع بنسبة تقدر بـ حوالي (12.32%)، وبالنظر إلى الطبيعة البيئية والجغرافية للمحافظات الحضرية ومحافظات الحدود أيضا نجد أنهما الأقل نسبة في العمل بهذا القطاع.

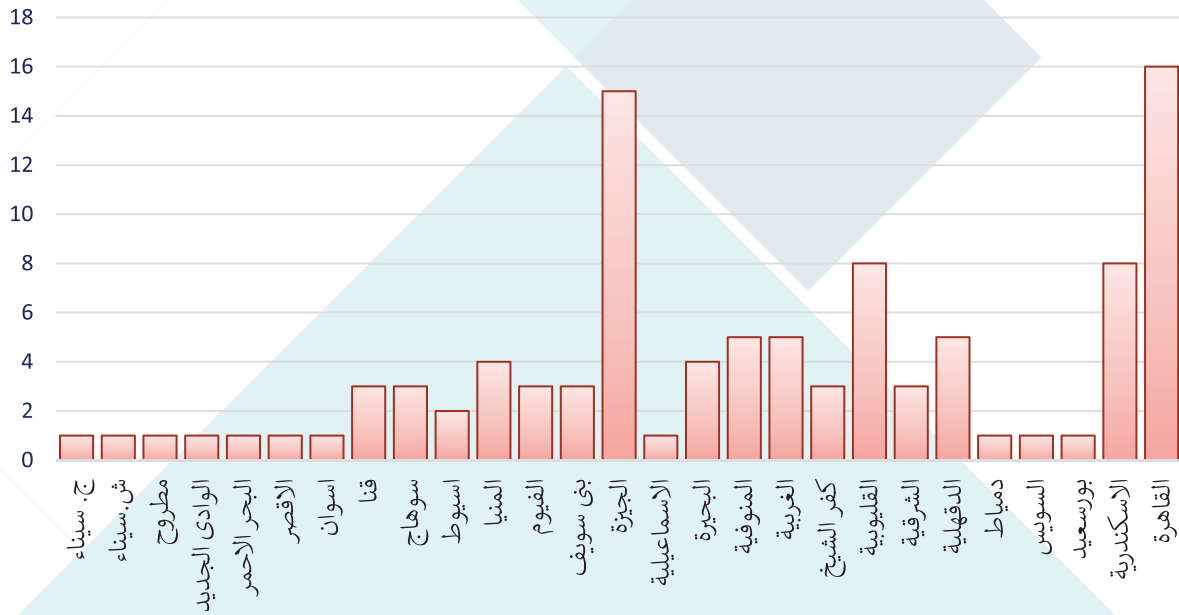
يعتبر قطاع المعلومات والبحث العلمي من القطاعات الهامة والضرورية على مستوى جميع القطاعات لما له من ضرورة هامة وفعالة في تنمية قطاعات العمل الأخرى والنهوض بها ومن ثم ينعكس أثر ذلك على ارتفاع معدلات التنمية بالجممع؛ إلا أنه ومن خلال النظر إلى الشكل (4) يتضح لنا تدني نسب العمل في هذا القطاع في معظم محافظات الجمهورية، عدا محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) إذ تقدر النسب بهم على الترتيب بالنحو التالي (31% - 21% - 12%)، ومن هنا نجد ضرورة اهتمام الدولة بهذا القطاع وإحيائه والتوسع فيه.

شكل (4) : نسبة المشتغلين بقطاع المعلومات من إجمالي المشتغلين - مصر 2017



وبالنسبة إلى قطاع الخدمات الفندقية وفقاً لما يوضحه شكل (5) نجد أن محافظة القاهرة قد احتلت النسبة الأعلى على مستوى محافظات الجمهورية بنسبة تقدر حوالى (16%) ويليهما محافظة الجيزة حوالى (15%) ويتضح لنا أيضاً انخفاض النسبة في محافظات (أسوان - الأقصر - البحر الأحمر - مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) بنسبة لا تتجاوز 2%، على الرغم من انها محافظات تتميز بالطابع السياحي وتمتلك كثير من المقومات في هذا القطاع، مما يستلزم ضرورة الاهتمام بهذا القطاع بمحافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية لتمتعهم بالبيئة الجغرافية الملائمة والمناطق السياحية التي من شأنها العمل على تطوير وتنشيط قطاع السياحة في مصر.

شكل (5): نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات الفندقية من كل المشتغلين في محافظات الجمهورية - مصر 2017



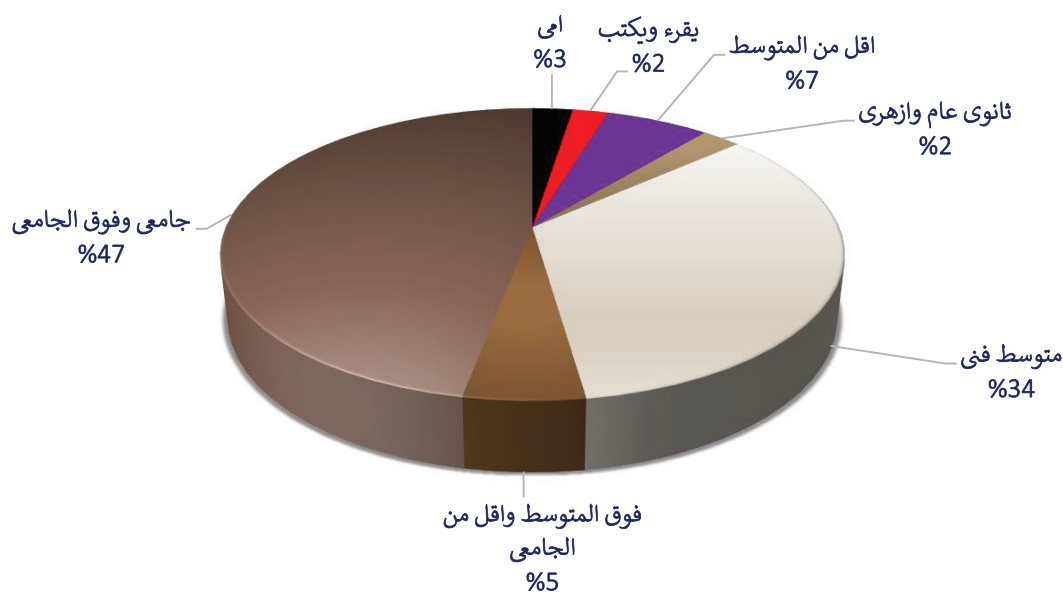
## ثانيا: مخرجات التعليم وعلاقته بسوق العمل في مصر

تمثل أزمة التعليم والمناهج التعليمية ونظام التدريس سواء في التعليم الأساسي أو الجامعي في مصر واحدة من أسوأ الأزمات التي تواجه الحكومات المصرية المتعاقبة و أحدي المشاكل المستعصية التي تواجه المجتمع بأكمله وتمتد آثار مشكلة التعليم في مصر إلي أبعد من ذلك حيث يجد الشباب المصري نفسه في كافة المستويات غير مرغوب فيه من سوق العمل وهو ما يؤدي إلي ارتفاع نسب البطالة بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلي التنافسية مع خريجي الجامعات الأجنبية من شباب الدول الأخرى في سوق العمل الدولي التي في الغالب تكون لصالح هذا الأخير.



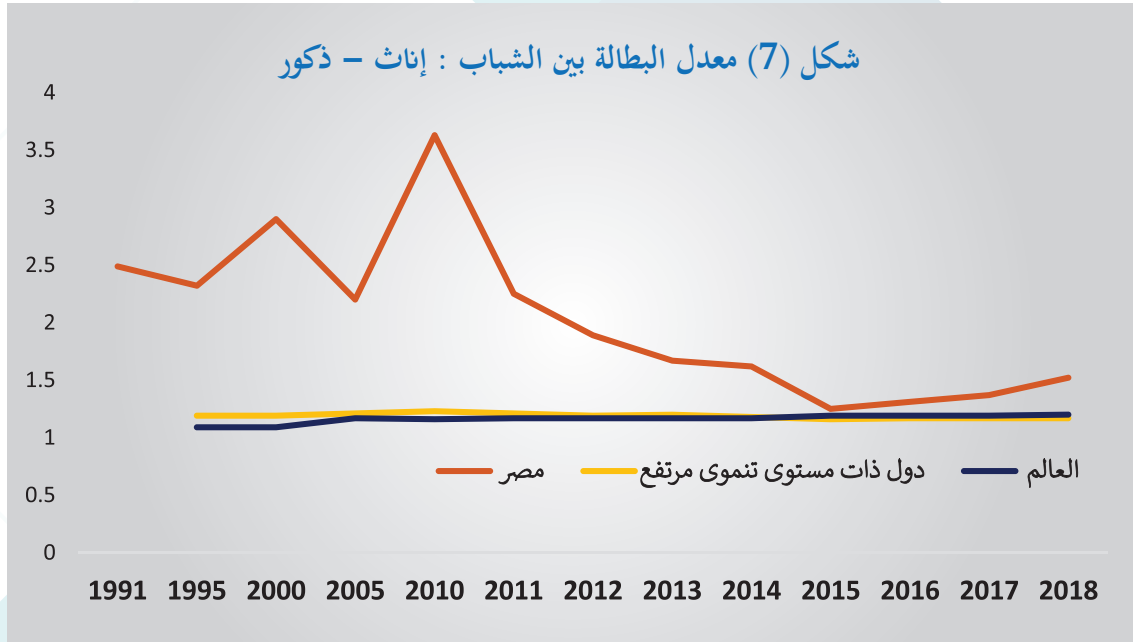
ويتضح لنا من الشكل (6) ان اعلى نسبة للمتطلين طبقا للحالة التعليمية هي بين خريجي التعليم الفني وبلغت حوالى (34%) وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ابريل عام 2019، مما يشير الى ان هناك خلل بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات سوق العمل المصري؛ وهذا ما يؤكد على ما تم طرحه سابقاً من ضرورة تطوير منظومة التعليم الفني بما يتناسب مع متطلبات العمل على مستوى الجمهورية، والملفت للنظر أن أقل نسب للبطالة توجد بين فئات (الأميين ومن يقرءون ويكتبون) وذلك لإمكانية إمتھانهم أياً من الوظائف الدنيا المتاحة.

شكل (6) التوزيع النسبي للمتطلين طبقا للحالة التعليمية - مصر 2018



المصدر: النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ابريل ٢٠١٩ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

البطالة بين الإناث (الشابات) في مصر تظل أكثر من مرة ونصف وأعلى من المستويات الدولية ومستويات الدول ذات مؤشر التنمية المرتفع (شكل 7).



Human Development Index report 2019: UNDP

ونظراً لأهمية وجود المهارات المناسبة للوظائف وأهمية النظر في تبصر المعلومات حول هذه الفجوة، وحول أهم الأسباب التي إما تساهم في خلق هذا التنافر بين العرض والطلب من ناحية المهارات أو تتسبب في غيابها كلياً في النظام، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض والطلب ومنها:-

#### اولاً وجود معلومات غير موثوقة وغير مستغلة بالشكل الكافي حول سوق العمل

- يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بإجراء مسح دورية حول القوى العاملة، إلا أنه من غير الواضح إلى أي درجة يستفيد قطاع التعليم والتدريب من نتائج وتحليل هذه المسوح التي تُنشر بعد سنوات قليلة من إجرائها في تخطيطه لمتوى برامجه الهادفة إلى تلبية حاجات السوق، علاوة على ذلك فمن دون وجود وحدة أو هيئة مختصة بمعلومات سوق العمل، يصبح من الصعب جداً محاولة التنبؤ بالاتجاهات المتعلقة بالمهارات التي سيتزايد عليها الطلب في المستقبل، وهذا هو الحال حتى في بعض أكثر الدول تقدماً، فما بنا بالوضع الاقتصادي الذي مازال فيه القطاع الخاص فيها ناشئاً ويحتاج إلى فهم أهمية التعاون ومشاركة المعلومات مع الحكومة من أجل التقليل من التنافر بين المهارات الموجودة وحاجات سوق العمل.

### ثانياً عدم وجود خدمات ارشاد مهني:

- ويتضح ذلك في بعض القطاعات مثل الزراعة التي تعتبر أولوية اقتصادية وقطاعاً كبيراً للتوظيف، إلا أن عدد المدارس الزراعية التقنية محدود جداً بالمقارنة مع باقي أنواع المدارس بسبب قلة الإقبال عليها من قبل الطلبة والأهالي على حد سواء. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تم نصح الشباب حول العمل في الزراعة وفرص العمل المتوفرة فيها؟

### ثالثاً عدم إجراء دراسات تتبعه لخريجي مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني على نطاق واسع :

- تساعد الدراسات التتبعية واضعي السياسات التربوية والعاملين في الموارد البشرية والمجتمع على تحسين ممارساتهم وتقييم الأداء، ويوجد نقص واضح في هذا المجال لذلك لابد من إجراء هذه الدراسات بصورة فعالة ومعقدة، لأنها تساعد في توفير التدريب والتعليم المهني وتقليل الفجوة بين العرض والطلب ومعالجة قضية التنافر بين المهارات وسوق العمل.

### رابعاً عدم ربط مدخلات ومخرجات صناعة التعليم بخطط إدارة موارد الدولة:

سيكون من المفيد لضمان نجاح هذا المفصل المحوري التطرق إلى العديد من الآليات الخلاقة والملمهة نوجزها فيما يلي:

- انتهاء مبدأ التخصص الدراسي من البداية.
- تطوير المناهج وتطعيمها بكل ما هو حديث من العلوم.
- تشجيع الموارد غير التقليدية للمساهمة في مجالات البحث العلمي.

## الخلاصة والتوصيات

تواجه الدولة العديد من التحديات الهيكلية والإجرائية لدى معالجتها التنافر بين العرض والطلب على المهارات في سوق العمل إلى جانب الجودة المتدنية والارتباط الضعيف لمحتوى مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني بواقع العمل. وتبين هذه الورقة مدى قلة مشاركة أرباب العمل في عملية إصلاح مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني، ونقص المعلومات الموثوقة حول سوق العمل والتي حتى في حال توافرها لا تحلل بالشكل السليم ولا تستخدم من قبل التربويين في التخطيط، وغياب الوعي بأهمية التوجيه المهني والدراسات التتبعية للطلبة والخريجين، والجودة المتدنية للعملية برمتها والتي تغذي الحلقة المفرغة من ضعف الجودة والأداء والحافز والثقة بالنفس لكل المنخرطين في التدريب والتعليم المهني والتقني، وتشمل بعض التوصيات التي تستحق الأخذ بعين الاعتبار من قبل صانعي القرار ما يلي:

- ضرورة توافر خرائط معلوماتية تختص بكل مما يلي: (الأمية - البطالة - خصائص السكان لكل محافظة - الصناعات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة - توزيع المشاريع) خاصة في الصعيد والمحافظات الحدودية وفقا لتقدير احتياجات المحافظة من المشاريع ووفقا لطبيعتها الجغرافية والسكانية.
- ربط مخرجات التعليم بالاحتياج المحلي لسوق العمل، والتوسع في التعليم الفني والمهني الموجه وربط مخرجاته بمشروعات التنمية المحلية.
- ضرورة الاهتمام بقطاع المعلومات والبحث العلمي لما له من ضرورة هامة وفعالة في تنمية قطاعات العمل الأخرى والنهوض بها ومن ثم ينعكس أثر ذلك على ارتفاع معدلات التنمية المجتمعية.
- ضرورة الاهتمام بالمحافظات ذات الطبيعة الخاصة من حيث نوع المهن المنتشرة بها وتوافر العمالة الماهرة والمدربة وذلك من خلال تذليل كافة العقبات وتوفير الامكانيات المادية

- والفنية في تطوير هذه المهن بما يجعلها منافسة للأسواق العالمية، مثال ذلك محافظة دمياط والتي تشتهر بصناعة الأثاث والعمالة المدربة والماهرة في هذا المجال.
- ضرورة الاهتمام بقطاع السياحة من خلال تذليل كل العقبات وتوفير الإمكانيات المادية والفنية خاصة في محافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية ذات الطبيعة الخاصة المؤهلة لتنشيط قطاع السياحة على مستوى الجمهورية.
  - زيادة ميزانية التعليم، ووضع الخطط الإستراتيجية لدعم التعليم، وتطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع خصائص المجتمع، وتطوير وتدريب المعلم حتي يستطيع مواكبة حركة الحداثة العلمية والتكنولوجية.
  - يجب أن تضع الحكومة مسودة التشريعات ذات العلاقة لتخلق حوافز مالية وغير مالية لأصحاب العمل (القطاع الرسمي وغير الرسمي) ليصبحوا أكثر نشاطاً في عملية تدريب الطلبة بشكل مباشر في منشآتهم، وتدريب المعلمين والمدربين على آخر تطورات القطاع والتكنولوجيا فيه.
  - إجراء بحوث ودراسات لسوق العمل بشكل دوري، وضمان تحليل النتائج واستخدامها من قبل التربويين، وبناء القدرات لطواقم عمل وزارات العمل المسؤولة عن هذا الموضوع إلى جانب عقد الجلسات التوعوية لأصحاب العمل حول أهمية المشاركة والتعاون مع مثل هذه الدراسات.

---

Professor Dr. Tarek Tawfik Amin, Deputy Minister of Health for Population Affairs, Egypt: dramin55@gmail.com

ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-2502-110X>

Sherif Gamal, Research Department, National Population Council, Egypt: shriefgamal16@gmail.com